أنباء لبنانية

ترامب عن مكالمته المتوترة مع نتنياهو: كنت منزعجاً لقتاله المستمر في لبنان وقلت عليك التوقف

يوم ثانٍ من المفاوضات المباشرة في واشنطن.. وبريطانيا تؤكد وقوفها إلى جانب لبنان وخياراته

صورة توضح حجم الدمار الذي خلفته غارة اسرائيلية على منطقة برج الشمالي في صور جنوب لبنان (أ.ف.ب)

بيروت ـ منصور شعبان

فرضت الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على الكويت والبحرين نفسها، ضمن الأوضاع السياسية المتابعة في بيروت، وعلى رأسها الجولة الرابعة من المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية برعاية أميركية، بيومها الثاني في وزارة الخارجية بواشنطن أمس.

وقد أعلن وزير الخارجية ماركو روبيو أن مسؤولين من حكومة لبنان وآخرين من حكومة إسرائيل اجتمعوا «في مقر وزارتنا للتفاوض».

واعرب خلال احاطته امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الاميركي عن الأمل أن تسفر الاجتماعات بين لبنان وإسرائيل عن بيان وخطة عمل لمسار أمني للبنان مستقل.

ويمكن التوقف، هنا، عند تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول اتصاله الهاتفي العاصف مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي وصفه بـ«الجنون المطبق».

وقال ترامب في مقابلة مع «نيويورك بوست»، إنه أبدى استياءه من إصرار نتنياهو على مواصلة الحرب مع لبنان، مضيفا أنه دعاه إلى وقف إطلاق النار.

وعما اذا كان أجرى مكالمة متوترة واستخدم ألفاظا قاسية، قال ترامب في المقابلة «نعم، فعلت. كنت منزعجا بعض الشيء من قتاله المستمر في لبنان»، مضيفا «قلت له: عليك أن تتوقف».

وكان السفير الأميركي لدى لبنان ميشال عيسى قال للصحافيين بعد انتهاء جلسة المفاوضات الأولى في واشنطن ان «هناك تفاؤلا بشأن هذه المحادثات وهي تسير بشكل جيد».

وردا على سؤال عما اذا تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار قال: «وقف إطلاق النار أعلن ولا يزال ساريا حتى الآن».

في غضون ذلك، تلقى رئيس الجمهورية العماد جوزف عون اتصالا هاتفيا من مستشار الأمن القومي البريطاني جوناثان باول تناول التطورات الأمنية والعسكرية في لبنان ومسار التفاوض.

وقالت الرئاسة اللبنانية إن باول أكد لعون «وقوف بريطانيا إلى جانب لبنان ودعم خياراته السياسية لحفظ الأمن والاستقرار في البلاد».

وفي نشاطات الرئيس عون ايضا، استقبل الوزير السابق الياس المر الذي أكد بعد اللقاء أن «التفاوض في ظل الحرب ليس أمرا مستغربا، بل هو المسار الطبيعي الذي تلجأ إليه الدول لمعالجة النزاعات وحماية مصالحها الوطنية، بحسب ما نقلت عنه الرئاسة.

وقال، شددت على ثقتي الكاملة بالوفد اللبناني، ولاسيما الفريق العسكري المشارك في المفاوضات، لأن المؤسسة العسكرية تمثل جميع اللبنانيين وتحمل تاريخا من التضحيات في الدفاع عن الأرض والسيادة.

واضاف: أعربت عن تفاؤلي بإمكان تحقيق نتائج إيجابية وملموسة، في ضوء الدور المحوري الذي تؤديه رئاسة الجمهورية والجهود التي يقودها فخامة الرئيس. هذا الجو السياسي الذي يعيشه اللبنانيون بقلق، يعززه التحليق المستمر للمسيرات فوق العاصمة اللبنانية، يبقى مكفهرا بسبب غياب الاطمئنان العام لدى كافة شرائح المجتمع، فالحرب على الأرض لا يبدو لها أفق واضح والمتفاوضون تتوزع أفكارهم بين من يفرض شروطه وبين من ليس أمامه إلا التفاوض.

ومايزيد القلق استمرار الغارات الاسرائيلية التي اسفرت اثنتان منها عن مقتل عسكري في الجيش اللبناني وإصابة اثنين آخرين بجروح، على ما أعلن الجيش اللبناني أمس، وقالت قيادة الجيش في بيان إن عسكريا قتل نتيجة استهدافه بغارة أثناء تنقله على طريق (النبطية ـ كفرتبنيت).

وذكرت القيادة في بيان آخر أن طائرة مسيرة تابعة للاحتلال استهدفت آلية للجيش على طريق (دير الزهراني ـ النبطية) ما أدى إلى إصابة ضابط وعسكري بجروح مشيرة إلى أن ذلك «يأتي في سياق الاستهداف المتعمد لعناصر الجيش وآلياته ومراكزه».

وقبل ذلك وجه الجيش الإسرائيلي انذارا عاجلا إلى سكان بلدات: ارزي (صيدا)، مزرعة كوثرية الرز والزرارية، وبرز استهداف مسيرة معادية آلية للجيش بصاروخ موجه على طريق دير الزهراني ـ حبوش، وأفيد بوقوع اصابات، وشن الطيران الحربي المعادي غارتين على بلدة صديقين واستهدف محيط حسينية بلدة عدشيت. وأبلغ عن وقوع إصابة وشن الطيران الحربي الإسرائيلي غارة على منطقة المعبر في بلدة كفرتبنيت، واستهدفت دراجة على طريق خلدة.

وقضى 4 سوريين، جراء غارة من مسيرة إسرائيلية على طريق الميادين في منطقة الحوش، كما أدت غارة أخرى على طريق المعمورة ـ الحوش إلى مقتل فلسطينيين. كذلك اسفرت غارة بطائرة مسيرة على صديقين ما أدى إلى وقوع إصابات.

أنباء سورية

مباحثات سورية ـ إماراتية لدعم مشاريع الطرق والسكك الحديدية والتحول الرقمي في قطاع النقل

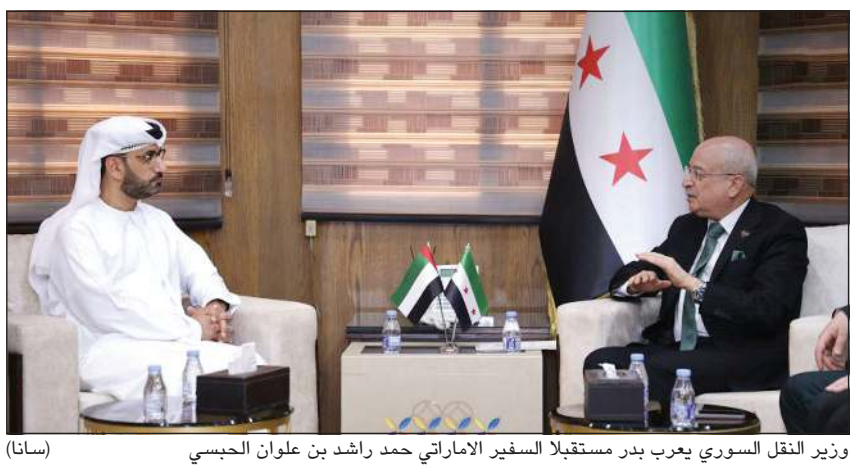
وزير النقل السوري يعرب بدر مستقبلا السفير الاماراتي حمد راشد بن علوان الحبسي (سانا)

وكالات: بحث وزير النقل السوري يعرب بدر مع سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في دمشق حمد راشد بن علوان الحبسي، سبل تعزيز التعاون بين البلدين في قطاع النقل، وإمكانية تقديم الدعم في مجالات الطرق والسكك الحديدية والتحول الرقمي ومعاملات المركبات ونقل البضائع.

وخلال اللقاء الذي عقد في مبنى الوزارة بدمشق أمس، استعرض الجانبان واقع قطاع النقل في سورية والخطط المستقبلية للنهوض به عبر الشراكات والتعاون مع الجهات الدولية المانحة، بما يسهم في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما تناول اللقاء ملفات تسجيل المركبات والفحص الفني للشاحنات والمركبات، إضافة إلى التوسع في استخدام التطبيقات الذكية والتحول الرقمي في مديريات النقل، بهدف تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات.

وقدم الوزير بدر عرضا حول خطط الوزارة الحالية وأولوياتها خلال المرحلة المقبلة.

وأشار الوزير بدر إلى أن الوزارة تعمل على إطلاق مشاريع لإعادة تأهيل وتوسيع عدد من الطرق الرئيسية، وفي مقدمتها طريق دمشق ـ تدمر ـ دير الزور، إلى جانب تسريع طرح المناقصات الدولية الخاصة بأعمال التوسعة والإصلاح، بما يدعم التنمية الاقتصادية ويعزز حركة النقل والتجارة في المحافظات المستفيدة.

وفي ملف السكك الحديدية، أوضح الوزير أن الوزارة تتعاون مع البنك الدولي لتأمين تمويل عبر منحة مخصصة لمشاريع تطوير وإعادة تأهيل قطاع السكك الحديدية، باعتباره أحد القطاعات الحيوية الداعمة للتنمية الاقتصادية.

ودعا الوزير بدر الشركات الإماراتية المتخصصة في قطاع النقل إلى توسيع التعاون وتبادل الخبرات مع الجانب السوري، بهدف الاستفادة من التجربة الإماراتية المتقدمة في تطوير البنية التحتية للطرق وأنظمة النقل الحديثة، مشيرا إلى أهمية عقد اجتماعات فنية مشتركة خلال الفترة المقبلة لبحث المشاريع القابلة للتنفيذ، ولاسيما في مجالات التحول الرقمي والتطبيقات الذكية.

من جانبه، أكد السفير الحبسي إمكانية تقديم الدعم والخبرات الإماراتية في مجال التحول الرقمي، ولاسيما ما يتعلق بأنظمة تسجيل المركبات والفحص الفني وفحص السواقة والخدمات الإلكترونية المرتبطة بمعاملات المركبات، بما يسهم في تطوير الأداء المؤسسي ورفع كفاءة الخدمات.

وأكد الجانبان أهمية تسريع الخطط التنموية المشتركة بين البلدين وتعزيز التعاون الفني والاستثماري في قطاع النقل في مختلف المجالات المرتبطة بالنقل والبنية التحتية، بما ينعكس إيجابا على تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

القائم بأعمال الاتحاد الأوروبي في دمشق: تعافي الاقتصاد السوري الكامل بربطه بالاقتصاد العالمي

القائم بأعمال الاتحاد الأوربي في سورية مايكل أونماخت متحدثا بمؤتمر حوار القطاع الخاص

وكالات: أكد القائم بأعمال الاتحاد الأوروبي في سورية مايكل أونماخت، في كلمته بالمؤتمر الوطني الأول لحوار القطاع الخاص السوري في يومه الثالث والأخير أمس، أن القطاع الخاص هو المحرك الأول للنمو والتطور في سورية.

وأشار أونماخت إلى الحاجة لربط اقتصاد سورية بالعالم، مشددا على أن تعافي الاقتصاد السوري الكامل لا يمكن أن يكون إلا بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، مشيرا إلى عقد جلسات حوارية في عدة محافظات، وأن الاتحاد الأوروبي يضع خطوات لدعم الاقتصاد وإعادة بناء قدرته.

وأوضح أنه لا يمكن لأي قرض بناء أي عمل وحده، لذلك يجب أن يكون هناك قانون واضح للاستثمار، إضافة إلى أن دعم المصارف السورية يعد خطوة أساسية لربط سورية بالمصارف الدولية العالمية.

وكانت فعاليات المؤتمر الوطني الأول لحوار القطاع الخاص في سورية لعام 2026 انطلقت منذ 1 الجاري واختتمت أمس، بتنظيم من وزارة الاقتصاد والصناعة، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، وشراكة مع حكومة اليابان، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق.

وكان سفير اليابان أكيهيرو تسوجي أكد أن اليابان ترحب بانعقاد المؤتمر في دمشق للمرة الأولى، وتؤمن بأن مسار التعافي يجب أن يكون شاملا ومستداما ويقوده السوريون بأنفسهم.

في السياق ذاته، أكد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة روحي الأفغاني، في اليوم الأول، أن دمشق شكلت دائما مركزا حيويا للتجارة والحضارة بين الأمم، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن تداعيات الصراع الطويل كلفت الاقتصاد السوري خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي على مدار 14 عاما.

أنباء مصرية

وزيرا خارجية البلدين وقّعا الإطار التمهيدي للشراكة الإستراتيجية

إطلاق الجولة الثالثة من الحوار الإستراتيجي المصري ـ الياباني لتعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل مسارات التعاون المختلفة

وزيرا الخارجية المصري د.بدر عبدالعاطي والياباني توشيميتسو موتيجي يوقعان وثيقة الشراكة الاستراتيجية

القاهرة ـ خديجة حمودة

عقد وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج د.بدر عبدالعاطي، لقاء أمس مع نظيره الياباني توشيميتسو موتيجي، وذلك لإطلاق الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي المصري ـ الياباني لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وتفعيل مسارات التعاون المختلفة، فضلا عن تبادل الرؤى إزاء عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وصرح السفير المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية تميم خلاف بأن الوزير عبدالعاطي أشاد بعمق العلاقات المصرية ـ اليابانية، مؤكدا أهمية البناء على الزخم الذي تشهده العلاقات الثنائية منذ الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في أبريل 2023.

وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والاستثماري، استعرض وزير الخارجية ما حققته مصر من تطورات ملموسة في تحسين بيئة ومناخ الاستثمار بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه خلال السنوات الماضية، مشيرا إلى المزايا التنافسية التي تتمتع بها مصر، وفي مقدمتها موقعها الاستراتيجي الذي يؤهلها لتكون مركزا إقليميا للتصنيع والتصدير إلى الأسواق العربية والإفريقية والأوروبية، في ضوء شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطها بتلك الأسواق، فضلا عن الحوافز الاستثمارية والجمركية المباشرة وغير المباشرة التي توفرها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس للمستثمرين الأجانب.

ودعا وزير الخارجية الشركات اليابانية لضخ استثماراتها في مصر في ظل التطورات الملموسة التي شهدتها مصر في بيئة الاستثمار، مرحبا بتكثيف التعاون مع الشركات اليابانية في القطاعات المختلفة، مؤكدا أن مصر توفر حلولا استراتيجية للشركات اليابانية الراغبة في تنويع مراكز الإنتاج وسلاسل الإمداد الخاصة بها.

كما تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون التنموي بين البلدين من خلال المشروعات التي تمولها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، حيث أعرب الوزير عبد العاطي عن التقدير للدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في دعم جهود التنمية في مصر، خاصة في مجالات التعليم والبحث العلمي وبناء القدرات البشرية، مؤكدا الحرص على مواصلة تطوير الشراكة مع الجانب الياباني بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تطرق الوزير عبدالعاطي إلى التعاون الثقافي بين البلدين، مشيدا بما تشهده العلاقات المصرية ـ اليابانية من زخم في هذا المجال، والذي يعكس عمق الروابط التاريخية والتفاهم المتبادل بين الشعبين الصديقين، معربا عن التقدير البالغ للدعم الياباني في إنشاء المتحف المصري الكبير، باعتباره أحد أبرز المشروعات الثقافية والحضارية في مصر، وما يمثله من نموذج ناجح للشراكة المصرية ـ اليابانية.

وتناول اللقاء فرص تعزيز التعاون الثلاثي بين مصر واليابان والدول الأفريقية، حيث أكد الوزير عبدالعاطي أهمية الاستفادة من الشراكة المتميزة بين البلدين لدعم جهود التنمية وبناء القدرات في القارة الإفريقية، خاصة من خلال التعاون مع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في مجالات بناء القدرات ودعم السلم والأمن والتنمية في القارة.

من جانبه، أشاد وزير الخارجية الياباني بعمق العلاقات المصرية ـ اليابانية وما تشهده من تطور لافت على جميع الأصعدة خلال الفترة الأخيرة، مؤكدا التطلع لمواصلة تطوير العلاقات الثنائية في شتى المجالات بما يحقق مصالح البلدين الصديقين، كما ثمن الجهود الحثيثة التي تبذلها مصر لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

ووقع الجانبان على الإطار التمهيدي للشراكة الاستراتيجية بين البلدين استعدادا لتوقيع وثيقة الشراكة الاستراتيجية على المستوى الرئاسي، واتفاقية بين وزارتي الخارجية بشأن التدريب الدبلوماسي.

وزير المالية: مصر أثبتت قدرتها على التعامل مع الصدمات والحفاظ على «الإصلاحات الاقتصادية»

وزير المالية أحمد كجوك متحدثا خلال حوار مفتوح بالجمعية المصرية البريطانية للأعمال

القاهرة ـ ناهد إمام

أكد وزير المالية أحمد كجوك، أن مصر أثبتت قدرتها على التعامل مع الصدمات والحفاظ على «زخم الإصلاحات الاقتصادية والمالية»، لافتا إلى الحفاظ أيضا على مسار الاستقرار الاقتصادي والنمو بمؤشرات جيدة ومتوازنة، حيث تم تحقيق فائض أولى بنسبة 3,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز الكلي تراجع إلى 5,2٪ خلال الفترة من يوليو إلى مارس الماضيين.

وأضاف، وزير المالية في كلمة له خلال حوار مفتوح بالجمعية المصرية البريطانية للأعمال بلندن BEBA، إننا نستهدف ضمان مسار نزولي للمديونية الحكومية باستراتيجية شاملة ومتكاملة، ترتكز على تحسين هيكل التمويل، واستمرار خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة من مليار إلى ملياري دولار سنويا.

وأوضح كجوك أن تحسن الأوضاع الاقتصادية ساعدنا في «التعامل الاستباقي» مع التحديات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية. وقال إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنفذة انعكست في نمو الاستثمارات الخاصة بنسبة 73٪ خلال العام المالي الماضي، وبنسبة تقترب من 40٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحال.

وأشار وزير المالية إلى أن رؤيتنا الاقتصادية ترتكز على تحفيز الإنتاج والتصنيع والتصدير بمزيد من التسهيلات الاستثمارية والضريبية والجمركية، لافتا إلى أن القطاع الخاص المحلي والأجنبي أثبت قدرته على التجاوب المرن والسريع مع المسار المصري في الإصلاح الاقتصادي.

وأوضح أن الصناعات غير النفطية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية تشهد نموا قويا، والقطاع الخاص يستحوذ على 59٪ من الاستثمارات، مؤكدا أن صافي الاحتياطيات الدولية بلغ 53 مليار دولار في أبريل 2026، والتضخم يتراجع في «إطار اقتصادي متماسك».

وقال وزير المالية، إن قطاع السياحة حقق أداء متميزا بعائدات 10,2 مليارات دولار في النصف الأول من العام المالي الحالي بزيادة 22٪، موضحا أن لدينا فرصا اقتصادية متنامية في قطاعات حيوية بمقومات تنافسية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقال كجوك إننا خفضنا مستحقات الشركاء الأجانب في قطاع البترول بأكثر من 67٪ خلال شهرين، ونستهدف تسوية المستحقات في يونيو الجاري.